وزارة المالية
Ministry of Finance

موازنة المواطن

للعام 2024

من أجل شفافية أكثر في فهم أداء المالية العامة

قائمة المحتويات

المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموازنة الدولة	5
لماذا تسعى الحكومة لإعداد موازنة المواطن	5
مراحل الاعداد والمصادقة على قانون الموازنة العامة	6
سياق واولويات اعداد قانون الموازنة للعام 2024	7
أهم ما جاء في قانون الموازنة العامة للعام 2024	8
أهم معالم الموازنة للعام 2024	13
التصنيف الوظيفي لمراكز المسؤولية	14
مؤشرات الموازنة المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي	21
صافي الاقراض	27
قائمة المصطلحات	28

قامت وزارة المالية وبالتعاون مع المعهد الفلسطيني للمالية العامة ضمن المشروع الفرنسي لدعم المعهد (المرحلة الثانية) والذي ينفذه المعهد بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، والمدعوم من الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، وذلك لتعزيز شفافية المعلومات المتعلقة بنشر الموازنة العامة في فلسطين.

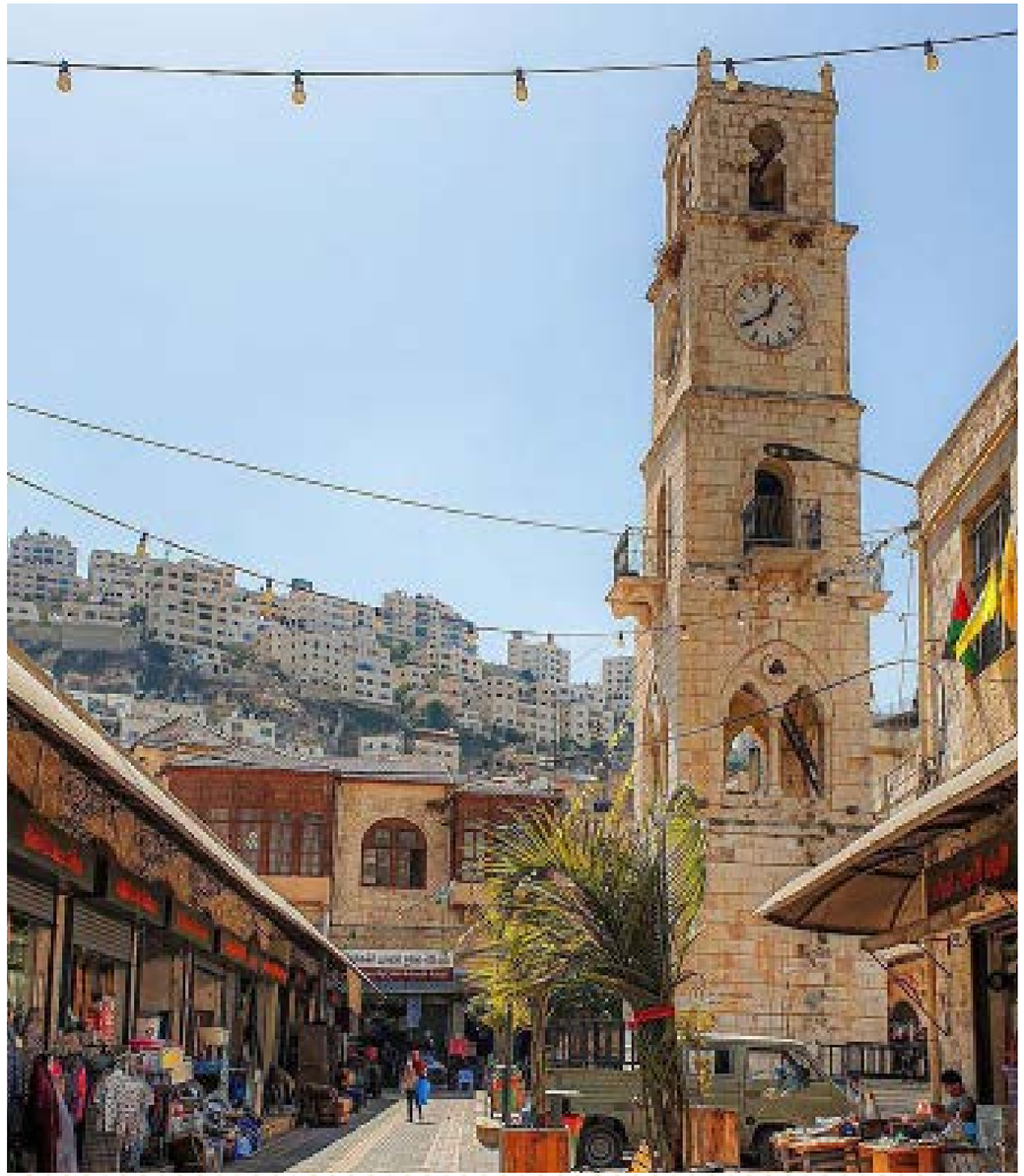

المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموازنة الدولة

مقدمة:

يقدم هذا الموجز نظرة عامة عالية المستوى على موازنة العام 2024. حيث تهدف هذه النشرة إلى شرح كيفية جمع الأموال وإنفاقها في عام 2024. وسيمكن ذلك المواطنين من أن يكونوا على دراية بالخيارات التي تتخذها الحكومة. ويتم في كل عام اتخاذ قرارات هامة حول كيفية إنفاق الأموال العامة ومستوى الضرائب اللازمة لتمويل ذلك.

ما هي الموازنة العامة:

برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة، ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة.

ما هي موازنة المواطن:

هي وثيقة مبسطة للموازنة العامة (صفحة واحدة او عدة صفحات) بحيث تلخص السياسات وتوجهات الحكومة «الوزارة» للسنة القادمة معبراً عنها بالأرقام الواردة في هذه الموازنة، وتمكن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات والايرادات، ويمكن للمواطن العادي فهمها ببساطة ويسر، وذلك لانها مبنية على بيانات بسيطة ومنظمة، وبالاستعانة باشكال وصور ورسومات توضيحية.

لماذا تسعى الحكومة لإعداد موازنة المواطن

تسعى الحكومة من خلال إصدار موازنة المواطن لتحقيق الآتي:

1. تعزيز شفافية الموازنة العامة، كون "موازنة المواطن" إحدى المعايير الدولية الرئيسة لشفافية الموازنة العامة.
2. مشاركة خطط الحكومة المختلفة وسياستها وتوجهاتها في الانفاق العام مع مجموعه واسعه من المواطنين.
3. تعتبر مؤشر ايجابي للمانحين والممولين للالتزام بالمعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة.
4. تعتبر موازنة المواطن احدى الاساليب التي تبين طريقة عمل الحكومة وبرامجها.
5. تعريف المواطنين على كيفية توزيع النفقات والإيرادات المحصلة.
6. إطلاع المواطنين على عجز الموازنة ومستوى الدّين العام.
7. تعتبر موازنة المواطن أداة ووسيلة للتدقيق على برامج الحكومة المختلفة.

مراحل الاعداد والمصادقة على قانون الموازنة العامة

وزارة المالية هي الوزارة المسؤولة عن اقتراح موازنة سنوية على مجلس الوزراء بناءً على الخطط المقدمة من الوزارات ومراكز المسؤولية المختلفة ضمن الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية المختلفة، حيث يوضح الشكل المرفق أدناه عملية اعداد الموازنة المعتادة التي تقودها وزارة المالية لهذا الغرض، حيث تمت الموافقة على قانون موازنة الطوارئ للعام 2024 بشكل استثنائي بتاريـخ 22 تموز/يوليو 2024.

سياق واولويات اعداد قانون الموازنة للعام 2024

ما هو سياق اعداد قانون الموازنة لعام 2024؟

تم اعداد موازنة العام 2024 على اعتبار انها موازنة طوارئ من حيث المخصصات واعداد خطط انفاق شهرية من قبل مراكز المسؤولية حيث تركز على مبدأ التقنين النقدي وفقا للاولويات وتعرض على مجلس الوزراء.

يرتبط سياق اعداد قانون الموازنة على العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تتأثر بالوضع المالي والاقتصادي والسياسي، وهو السياق الذي يوجه أولويات الحكومة لصرف النفقات، ويتحكم في تحصيل الايرادات. حيث ترتكز الموازنة العامة لعام 2024 على المحاور الثلاثة التالية:

المحور الثاني
تحقيق الاستقرار المالي

المحور الأول
تخفيف معاناة شعبنا في قطاع غزة

المحور الثالث
تنفيذ برنامج اصلاح وتطوير أداء المؤسسات

أهم ما جاء في قانون الموازنة العامة للعام 2024

- شهدت موازنة الطوارئ للعام 2024 تراجع في صافي الايرادات بنسبة 21.4 % بالمقارنة مع صافي الايرادات الفعلية للعام 2023 (من 17,750 مليون شيكل خلال العام 2023 الى 13,952 مليون شيكل خلال العام 2024 موزعة كالاتي:
- تراجع بنسبة 21 % في الايرادات المحلية (من 5,988 مليون شيكل في عام 2023 الى 4,706 مليون شيكل خلال العام 2024)
- تراجع بنسبة 22 % في ايرادات المقاصة من(11,918 مليون شيكل في عام 2023 الى 9,336 مليون شيكل في عام 2024)
- فالاعتداءات الاسرائيلية المتكررة كانت ولم تزل عاملا رئيسيا في عرقلة النمو الاقتصادي وخططا للاستثمار، كما ان استمرار الضغوطات المالية على الحكومة والاقتطاعات الاسرائيلية غير القانونية من ايرادات المقاصة ، والتي قاربت ما بين 450 - 530 مليون شيكل شهري مما يقلص امكانية الحكومة في توفير السيولة النقدية اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية، ناهيك عن تراجع الدعم الخارجي الى مستويات غير مسبوقة، حيث اعتمد قانون موازنة الطوارئ للعام 2024 على ثلاث محاور رئيسية:
- التوقعات الاقتصادية.
- توقعات الموارد المالية/ الايرادات المالية.
- توقعات النفقات/ الاطار الاقتصادي والمالي الكلي المتوقع لعام 2024.

المحور الأول: التوقعات الاقتصادية المعتمدة

تعتبر التوقعات الاقتصادية بمثابة تقديرات تتأثر مستوياتها بالتغيرات على مدار العام المرتبطة في الوضع المالي والسياسي، فهذه التوقعات ضرورية لتحديد تقديرات الموارد المالية اخذين بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالايرادات الضريبية وايرادات المقاصة، فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو مقياس مُعَدَّل للتضخم يعكس قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة.

توقعات الاقتصاد العالمي:

- من المتوقع استمرار ارتفاع أسعار المستهلك العالمية بحدود 2.9 % في عام 2024، خاصة في الدول المستوردة للنفط والقمح.
- حيث يتوقع ارتفاع النمو العالمي من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024.

توقعات الاقتصاد المحلي

- من المتوقع تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام الثاني على التوالي، بنسبة 16.8٪ خلال العام 2024، بالإضافة إلى تراجع بنسبة 5.5% خلال عام 2023.
- من المتوقع استمرار ارتفاع أسعار المستهلك بحدود 2.9%.
- تراجع إجمالي الاستهلاك بنسبة 14 ٪ مقارنة بتراجع 4.4 ٪ خلال العام 2023.
- استمرار تباطؤ الاستثمار بنسبة 34.8٪ مقارنة بتباطؤ 3.1٪ خلال العام 2023.
- تراجع الصادرات بنسبة تقدر ب 18.6% مقارنة بارتفاع 5.7 %خلال العام 2023
- تراجع الواردات بنسبة 18.9% مقارنة بارتفاعه بنسبة3% خلال 2024.

وبالتالي تراجع في نمو العجز التجاري بنسبة 19% مقارنة بارتفاعه بنسبة 1.8 ٪ خلال العام 2023

- ومن المتوقع أن يرافق هذا الأداء ارتفاع في معدلات البطالة تصل إلى 47.1%، مقارنة مع 30.7% في العام 2023.

من المتوقع ان ينخفض مستوى دخل الفرد خلال العام 2024 بحدود 2,322 دولار مقارنة مع 2,854 دولار خلال العام السابق .

ملخص لأهم المؤشرات الاقتصادية

المؤشر	2022	2023	2024
الناتج الإجمالي الحقيقي (مليار دولار)	15.6	14.8	12.3
النمو الحقيقي	4.1	% (5.5)	% (16.8)
نصيب الفرد من GDP (بالدولار)	3,100	2,854	2,322
التضخم	%3.7	%5.9	2.9%
العجز في الميزان التجاري (مليار دولار)	(6.98)	(7.11)	(5.76)
التغير بالعجز في الميزان التجاري	%26.6	%1.8	% (19)
معدل البطالة	%24.4	%30.7	%47.1

المحور الثاني: توقعات الموارد المالية (الايرادات)

ستعكس موازنة العام 2024 اجمالي ايرادات بقيمة 14 مليار شيكل وبتراجع قدره 21.4 % مقارنة مع البيانات الفعلية في العام 2023 حيث تشكل ايرادات المقاصة ما نسبته 66% من اجمالي الايرادات العامة مقابل 34% من الجباية المحلية.

الإيرادات المتوقعة:

1. صافي الإيرادات المتوقعة قبل الاقتطاعات لعام 2024 يبلغ حوالي 14 مليار شيكل بتراجع مقداره 21.4 % مقارنة مع البيانات الفعلية للعام 2023.
2. رغم هذا التراجع فإن صافي الايرادات قبل الاقتطاعات الاسرائيلية غير القانونية قد نما بنسبة 54 % منذ عام 2013 :
   - إيرادات المقاصة بنسبة 53 %.
   - الإيرادات المحلية بنسبة 53 %.
3. صافي الإيرادات المتوقعة لعام 2024 ستشكل ما نسبته 25.7 % من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
4. من المتوقع ان تكون الاقتطاعات الاسرائيلية غير القانونية للعام 2024 حوالي3,860 مليون شيكل مما سيبخفض صافي الايرادات الى 10.1 مليار شيكل .

صافي الإيرادات المتوقعة لعام 2024 تشكل ما نسبته 25.7 % من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

حيث تتلقى الحكومة أموالا من عدد من المصادر:

1. الإيرادات الضريبية من قبل المواطنين والشركات.
2. الإيرادات غير الضريبية من عدد من الوزارات / المؤسسات التي تقوم بتحصيل الرسوم بناء على الخدمات المقدمة.
3. إيرادات المقاصة للضرائب المحصلة للسلطة الوطنية الفلسطينية
4. تمويل من الجهات المانحة.

تشكل ايرادات المقاصة المتوقعة حتى نهاية العام 2024 ما نسبته 66 % من اجمالي إيرادات السلطة كما تشكل الايرادات المحلية المتوقعة حتى نهاية العام 2024 ما نسبته 34 %

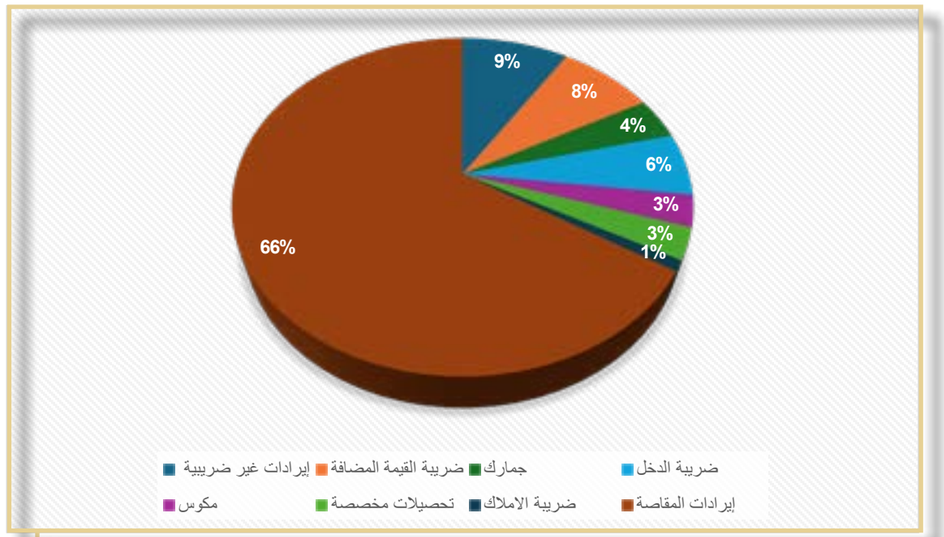

من المتوقع أن يبلغ إجمالي المِنَح 2.5 مليار شيكل موزعة على النحو التالي:
المنح والمساعدات الخارجية تنقسم الى:
1. المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة (1,965) مليون شيكل.
2. المنح المقدرة لدعم النفقات التطويرية (545) مليون شيكل.

المحور الثالث: النفقات المالية

اما في ما يخص النفقات العامة من المتوقع ان يبلغ الانفاق الحكومي حوالي 19.4 مليار شيكل اي بنسبة تراجع 1.4 % مقارنة مع الفعلي في العام السابق تذهب معظمها للقطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والامن والحماية الاجتماعية بواقع 74 % من اجمالي الموازنة .

- من المتوقع تراجع النفقات الجارية والراسمالية بنسبة 5.1 %.
- من المتوقع أن يتراجع الانفاق التطويري بنسبة 29.3 %
- من المتوقع أن تبلغ النفقات من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي حوالي 36 %.

حيث ارتفع اعتمادنا على الايرادات في تغطية النفقات من 62 % في عام 2013 الى 90 % عام 2023،
وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً وتطوراً هاماً في تحسن جباية الإيرادات.

حيث تُنفق الأموال التي تجمعها الحكومة على تقديم السلع والخدمات العامة. ويمكن تقسيمها إلى نفقات جارية ورأسمالية.

- تغطي النفقات الجارية الإنفاق اليومي للوزارات والمؤسسات الحكومية وتشمل أجور الموظفين العموميين ومعاشاتهم التقاعدية، والنفقات التشغيلية المختلفة
- يشمل الإنفاق الرأسمالي الإنفاق على الأصول المادية طويلة الأجل (مثل الطرق والجسور ومباني المستشفيات والمدارس) وعلى الأصول غير المادية (مثل الحوسبة والاتمتة).

هيكل النفقات العامة (الموازنه)

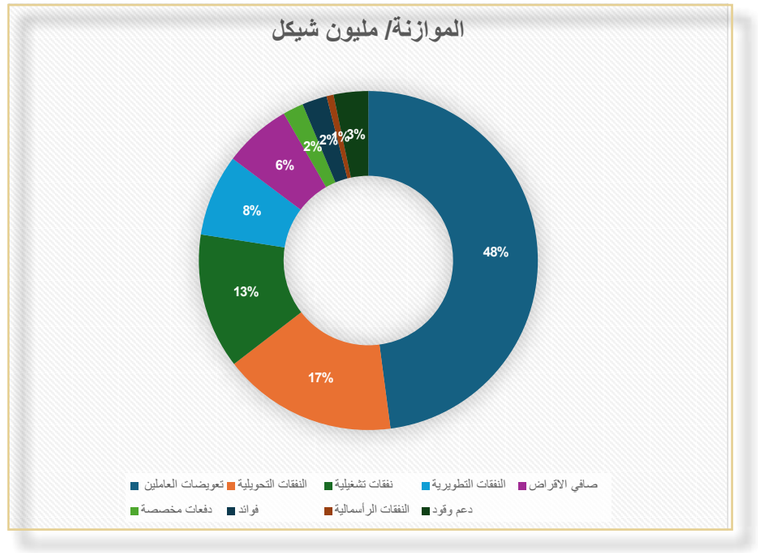

أهم معالم الموازنة للعام 2024

بلغت الموازنة العامة في العام **2024**

19,410

مليون شيكل

صافي الإيرادات	(13,952) مليون شيكل.
النفقات العامة وصافي الإقراض	(19,410) مليون شيكل.
المنح والمساعدات لدعم الموازنة	(1,965) مليون شيكل.
الفجوة التمويلية «العجز»	(2,948) مليون شيكل.

التصنيف الوظيفي لمراكز المسؤولية

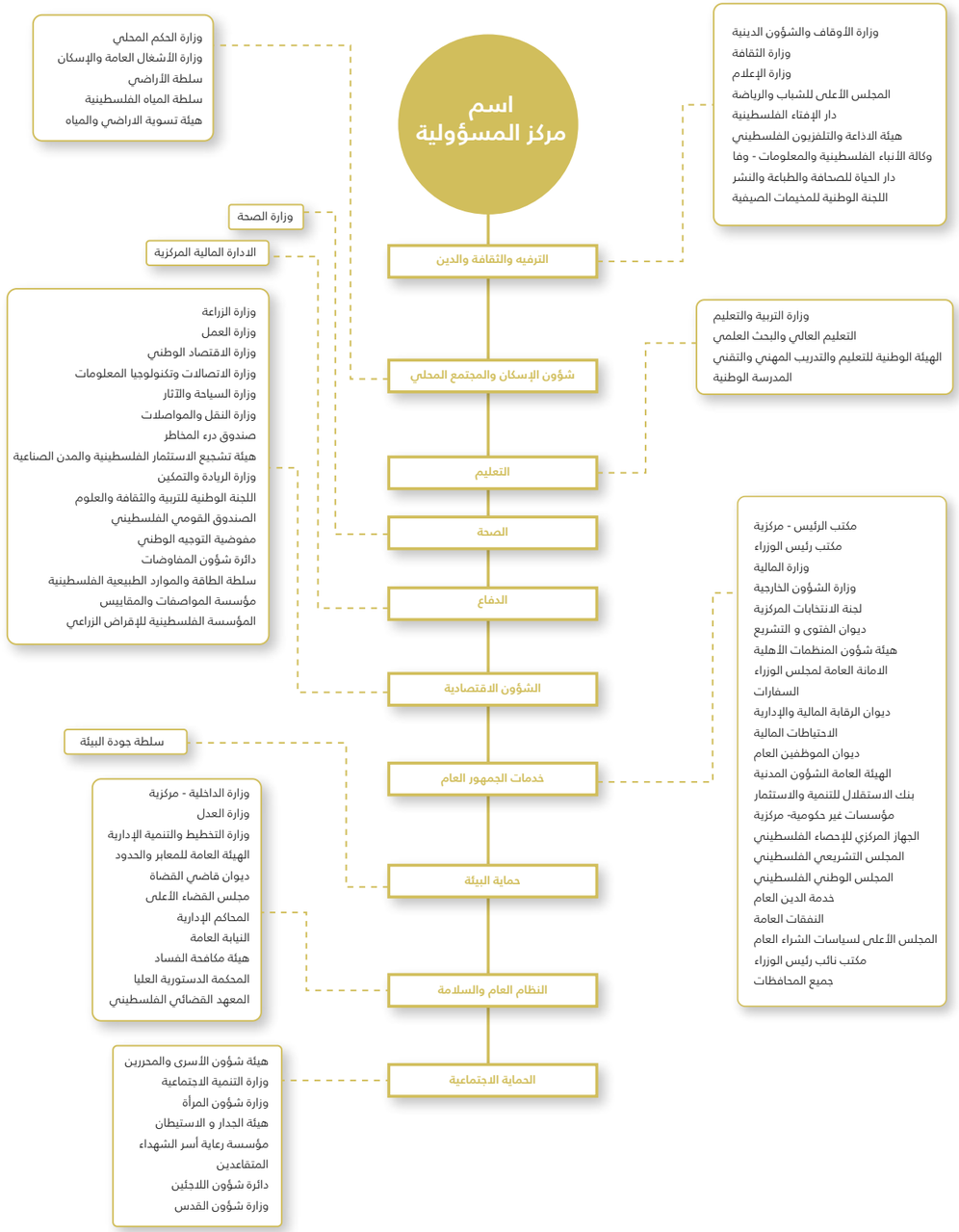

توزيع القطاعات للموازنة العامة لعام 2024
ونسب المخصصات المعتمدة لها تبعا للنشاط الاقتصادي:

القطاع	نسبة المخصص
خدمات الجمهور العام	13.2%
الأمن	21.3%
التعليم	20.5%
الصحة	14.3%
الحماية الاجتماعية	17.5%
الشؤون الاقتصادية	5.7%
شؤون الإسكان والمجتمع المحلي	2.0%
الترفيه والثقافة والدين	2.6%
النظام العام والسلامة	2.8%
حماية البيئة	0.1.
المجموع	100%

يخصص سقف الموازنة العامة لعام 2024 ما قيمته 74 % لدعم القطاعات الحيوية التي تخدم المصلحة العامة والمواطنين بشكل مباشر موزعة كالتالي:

الموازنة الإجمالية لقطاع التعليم لعام 2024

الموازنة الإجمالية لقطاع التعليم لعام 2024 حوالي 3,538 مليون شيكل، ما نسبته 20.5 % من مخصص الموازنة الحكومية، وما نسبته 6.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

حيث تم تخصيص موازنة المشاريع التطويرية لعام 2024 لقطاع التعليم بتمويل الخزينة إلى 67 مليون شيكل تشمل اهم المشاريع التطويرية التالية:

- بناء وتجهيز وتأثيث غرفة صفية حتى العام 2026.
- تحديث شبكة الوزارة والمديريات ومواقعها الالكترونية.
- انشاء وتشطيب المبنى الاداري لجامعة القدس المفتوحة فرع رام الله والبيرة.
- صيانة الابنية المدرسية ومرافقها.
- تشطيب وتجهيز مبنى تعليمي في جامعة فلسطين التقنية (خضوري) فرع العروب.
- بناء وتشطيب مبنى اكاديمي لكلية الامة الجامعية.
- تطوير البنية التحتية للكليات التقنية.
- تطوير وحوسبة انظمة معلومات التعليم العالي.
- بناء 12 مدرسة مهنية جديدة لغاية العام 2024.

الموزانة الاجمالية للقطاع الصحي لعام 2024

الموزانة الاجمالية للقطاع الصحي لعام 2024 حوالي 2,458 مليون شيكل، ما نسبته 14.3 % من مخصص الموازنة الحكومية ، وما نسبته 4.5 % من الناتج المحلي الاجمالي

حيث تم تخصيص موازنة المشاريع التطويرية لعام 2024 لقطاع الصحة بتمويل الخزينة 195 مليون شيكل. تشمل المشاريع التطويرية التالية:

- بناء وتشطيب وتجهيز مستشفى الشهيد سعد صايل التخصصي.
- بناء وتجهيز وتشطيب قسم العلاج الاشعاعي في مستشفى دورا، الخليل.
- بناء وتشطيب وتجهيز ثلاث طوابق في مستشفى جنين- أقسام الأورام.
- بناء وتجهيز مبنى جديد للعناية المكثفة والحاضنات خلف مستشفى طولكرم الحكومي.
- بناء وتشطيب وتجهيز العيادات الخارجية والحاضنات والعناية المكثفة في مستشفى رفيديا.
- بناء وتجهيز طابق إضافي فوق مستشفى طوباس لعلاج مرضى الأورام وأمراض الدم.
- بناء وتشطيب طابقين فوق الكليه القديمه جناح أبناء رام الله في مجمع فلسطين الطبي.
- توسعة وتجهيز قسم الحضانة في مستشفى عالية الحكومي.

تم الإصلاح في فاتورة التحويلات الطبية وعطاءات الأدوية على النحو التالي:

- إنّ إصلاح منظومة القطاع الصحي من الأهداف الاستراتيجية لوزارة المالية بالشراكة مع وزارة الصحة.
- واستناداً لخطة وزارة الصحة التطويرية فإن استهداف التطوير بأمراض معينة من شأنه أن يحدّ من عدد التحويلات الطبية في اقسام أهمها القسطرة وجراحة القلب، الأورام وأمراض الدم، وحاضنات الأطفال.
- أيضا بناء وتجهيز وتطوير اقسام متخصصة متعددة في المستشفيات الحكومية في محافظات مختلفة سيؤدي لزيادة الاستيعاب في المستشفيات الحكومية وتخفيض من تكلفة شراء الخدمة.
- وقد خُصص للموازنة التطويرية لوزارة الصحة في موازنة 2024 حوالي 195 مليون شيكل .
- بالإضافة لتطوير البنية التحتية للقطاع الصحي، فإنّ من شأن إصلاح أنظمة التوريدات الشرائية الطبية ألا يتجاوز سقف مخصص المستهلكات الطبية مبلغ 80 مليون شيكل .
- بالمحصلة، ولضمان إصلاح المنظومة الصحية يجب ألا يتجاوز سقف التحويلات الطبية 500 مليون شيكل، و 355 مليون شيكل لعطاء الأدوية. حيث من التحديات السنوية المستمرة التي تواجهها الحكومة هي تخفيض فاتورة التحويلات الطبية والتي تخطت المليار شيكل في عام 2022 (مدني فقط) حسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية وما زالت الجهود قائمة ومستمرة في محاولة معالجة هذه القضايا بالاضافة الى التحديات المالية سابقة الذكر , حيث ارتفعت قيمة التحويلات الطبية باكثر من ضعف ما كانت عليه في عام 2013.

الموازنة الاجمالية لقطاع الامن لعام 2024

الموازنة الاجمالية لقطاع الامن لعام 2024 حوالي 3,677 مليون شيكل ، ما نسبته 21.3 %من مخصص الموازنة الحكومية وما نسبته 7 % من الناتج المحلي الاجمالي.

حيث تم تخصيص موازنة المشاريع التطويرية لهذا القطاع لعام 2024 بتمويل الخزينة 50 مليون شيكل تشمل المشاريع التطويرية التالية:

- تجهيز وحدات الرعاية الأولية بأجهزة طبية ومصنع الأطراف الصناعية.
- استكمال تجهيز الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية.
- إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية.
- تطوير القدرات اللوجستية لقوات الأمن الوطني في كافة المحافظات.
- انشاء وتجهيز مدينة رياضية عسكرية لاتحاد الرياضة العسكرية.
- انشاء وتجهيز مدرسة التدريب التاسيسي.
- انشاء وتجهيز مقر للاتحاد العام للرياضة العسكرية في رام الله.
- بناء وتجهيز وحدة طبية في رام الله للخدمات الطبية.
- بناء وتجهيز وحدة طبية في اريحا للخدمات الطبية العسكرية

الموزانة الاجمالية لقطاع الحماية الاجتماعية لعام 2024

الموزانة الاجمالية لقطاع الحماية الاجتماعية لعام 2024 حوالي 3,040 مليون شيكل ،ما نسبته 17.6 % من مخصص الموازنة الحكومية ما نسبته 5.6 % من الناتج المحلي الاجمالي.

حيث تم تخصيص موازنة المشاريع التطويرية لعام 2024 لقطاع الحماية الاجتماعية بتمويل من الخزينة بقيمة 73 مليون شيكل للمشاريع التالية: .

- بناء وتجهيز مركز شديدي الإعاقة.
- تأهيل مراكز التأهيل والرعاية والمراكز الايوائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
- بناء مجمع خدمات اجتماعية في محافظة قلقيلية.
- متابعة قانونية ودعم صمود وعمل شعبي وتوثيق انتهاكات.
- مشاريع دعم المخيمات.

الموازنة الإجمالية لقطاع الشؤون الاقتصادية لعام 2024

الموازنة الإجمالية لقطاع الشؤون الاقتصادية لعام 2024 حوالي 980 مليون شيكل ما نسبته 5.7 % من مخصص الموازنة الحكومية وما نسبته 1.8 من الناتج المحلي الإجمالي.

حيث تم تخصيص موازنة المشاريع التطويرية لقطاع الشؤون الاقتصادية بتمويل من الخزينة بقيمة 152 مليون شيكل للمشاريع التالية:

- العنقود الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس.
- الحوسبة السحابية الخاصة والاستعادة من الكوارث.
- مشروع مركز البيانات الوطني.
- منظومة الدفع الالكتروني.
- تطوير البريد الالكتروني الحكومي.
- بوابة نابلس السياحية.
- خطة تنمية العنقود السياحي.
- دعم وتطوير المنشأت الصناعية والمنتج الوطني.
- تنظيم السوق المحلي ومكافحة منتجات المستوطنات.
- دعم انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية

الموازنة الإجمالية لقطاع الإسكان والمجتمع المحلي لعام 2024

الموازنة الإجمالية لقطاع الإسكان والمجتمع المحلي لعام2024 إلى 341 مليون شيكل، ما نسبته 2 % من مخصص الموازنة الحكوميةو 0.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

حيث تم تخصيص موازنة المشاريع التطويرية لعام 2024 لقطاع الاسكان والمجتمع المحلي 131 مليون شيكل بتمويل من الخزينة للمشاريع التالية:

- أصلاحات عامة للطرق في المحافظات.
- بنية تحتية للمشاريع الاسكانية للقطاع الخاص والتعاونية.
- تاهيل عدد من المساكن في الضفة الغربية.
- مشاريع التصميم الطرق.
- تأهيل الطريق المؤدي إلى جامعة الاستقلال.
- اعداد المخطط الاسكاني العام.
- توريد و تركيب خلايا شمسية.

مؤشرات الموازنة المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي

أولا: برنامج التحويلات النقدية 2024

عدد المستفيدين المتوقعين (111,561) اسرة فلسطينية منهم (27,561) أسرة الضفه الغربية و (84,000) أسرة في قطاع غزة ، بمبلغ سنوي 250 مليون شيكل موزع ما بين الحكومة والاتحاد الاوروبي.

يتوزع المستفيدين المتوقعين تبعا للجنس حسب الضفة الغربية فقط حيث لا تتوفر معلومات عن جنس المستفيدين وكذلك توزيعهم الجغرافي بعد الحرب على غزة وعملية النزوح على النحو التالي:

يتوزع المستفيدون تبعا للجنس على النحو التالي:

العدد	النسبة
14,926	% 54

العدد	النسبة
12,635	% 46

توزيع المستفيدين المتوقعين من برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة الجغرافية:

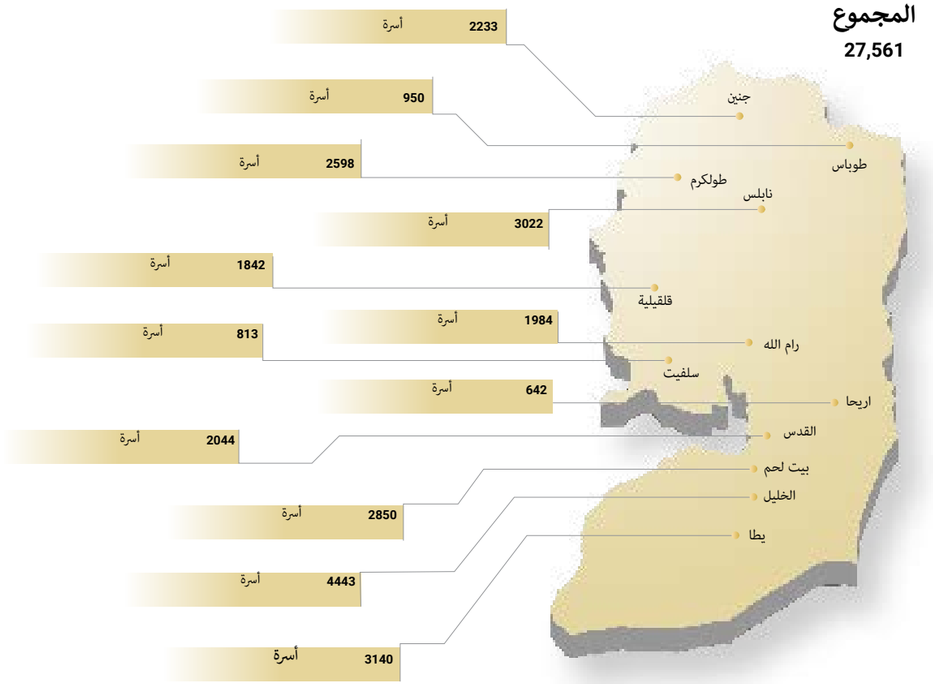

ثانيا: تم تخصيص جزء من موازنة المشاريع التطويرية لعام 2024 لدعم النوع الاجتماعي موزعة كالاتي:

مشاريع لدعم المنطقة (ج) بقيمة 57 مليون شيكل للمشاريع التالية:

- الدعم والمناصرة لطلاب ومدارس القدس ومناطق ج.
- دعم التعليم في منطقة اريحا والاغوار.
- برنامج التنمية الريفية في غور الاردن المنطقة ج.
- خلق فرص عمل مستدامة للعاملين والعاملات في مستوطنات الأغوار.
  استصلاح أراضي الغور.
- دعم المناطق المهمشة والمتضرره من الجدار والاستيطان.
- دعم الاحتياجات التنمويه والتطويرية لمنطقة الاغوار.
- تركيب خلايا شمسية في منطقة الاغوار.
- متابعة قانونية ودعم صمود وعمل شعبي وتوثيق انتهاكات.
- دعم صمود اهالي البلدة القديمة والمناطق المهمشة.

مشاريع لتمكين الشباب بقيمة 42 مليون شيكل للمشاريع التالية:

- تطوير صندوق اقراض الطلبة والخدمات المقدمة للجمهور.
- تطوير برامج دراسات ثنائية موجهة نحو التوظيف.
- بناء حاضنة تكنولوجيا المعلومات (البرمجة للشباب).
- مشروع الترميز الفلسطيني للشباب.
- الخدمة الوطنية الطوعية للشباب.
- بناء مركز ثقافي ورياضي في دير دبوان، رام الله.
- تعزيز ودعم المهارات والمشاريع الريادية لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي.
  قيادات شابة.
- مشروع منحة الطالب المتفوق.

مشاريع لدعم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة بقيمة 8 مليون شيكل للمشاريع التالية:

- تعزيز دور النوع الاجتماعي في الاقتصاد الوطني.
- دعم فائدة المشاريع متناهية الصغر والمشاريع النسوية.
- التكلفة الاقتصادية للعنف.
- معهد أبحاث سياسات النوع الاجتماعي.

- مشروع حقوق الانسان والنوع الاجتماعي (برنامج أمل).
- بناء وتجهيز مركز شديدي الإعاقة.
- تاهيل وتعبيد دخلات لذوي الاحتياجات الخاصة في بيت فجار، بيت لحم.
- التعليم الجامع للطلبة ذوي الإعاقة البصرية.
- غرف المصادر للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- افتتاح مراكز محو الأمية.

مشاريع للحماية الاجتماعية والحد من الفقر 53 مليون شيكل للمشاريع التالية:

- برنامج الغذاء العالمي.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.
- دعم استراتيجية الحماية الاجتماعية.
- ترميم وتاهيل منازل في مخيم الجلزون.
- بنية تحتية للمشاريع الاسكانية للقطاع الخاص والتعاونية.
- انشاء برنامج للاسكان الميسر.
- مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة

ثالثا: مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة
جائحة كورونا (كوفيد- 19) للضفة وغزة.

تم البدء في مشروع الحماية الاجتماعية في بداية العام 2020 ويستمر لغاية 2024 بقيمة اجمالية بما يقارب(145,865,063)شيكل.

الهدف الاساسي للمشروع: توفير الدعم النقدي وفرص عمل قصيرة الامد للفئات الضعيفة والأسر الأشد فقرا والمهمشة والمتضررة من الصدمات، كوارث، الازمات بالضفة وغزة.

حيث يتكون هذا المشروع من مكونين رئيسيين:

1. **المكون الاول:** تحويلات نقدية للمستفيدين من برنامج CTP
2. **المكون الثاني:** المال مقابل العمل (CASH FOR WORK) الضفة الغربية 592,000 شيكل لعام 2024

الهدف الاساسي من هذا المكون: توفير فرص عمل مؤقتة قصيرة الأمد (6 اشهر) عمل من خلال 19 منظمة غير حكومية.

يبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع (3,940) مستفيد منهم 50 % من النساء 20 % من المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية المسجلين لدى وزارة التنمية الاجتماعية والنسبة المتبقية من الفئات الضعيفة والمهمشة غير المذكورة.

رابعاً: تبلغ فاتورة الرواتب للموظفين والموظفات والفئات المستفيدة شهريا ما يقاربي (1,155) مليون شيكل موزعة تبعا للجنس على النحو التالي:

الجنس		النسبة من الموازنة المخصصة
الذكور	% 68	% 70
الاناث	% 32	% 30

خامسا: دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة

يتم دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة من خلال الاعفاء الجمركي للمركبات كما هو موضح في الجدول ادناه:

السنة	المبلغ/ شيكل	العدد
2019	19,274,962	449
2020	14,053,397	309
2021	28,940,850	605
2022	33,778,449	673
2023	24,502,485	454
2024	4,355,862	68

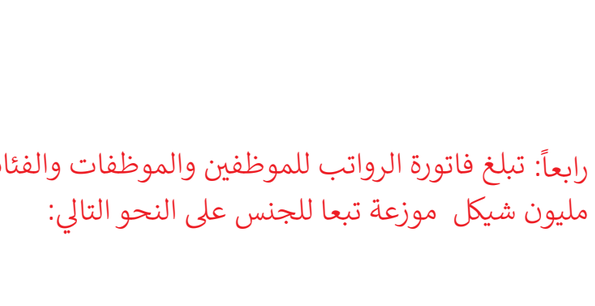

سادسا :الانفاق على قطاع غزة

* تتراوح نسبة الإنفاق الحكومي لصالح قطاع غزة بين 35 % - 40 % سنوياً من إجمالي الموازنةالعامة.

* تم تخصيص مبلغ 100 مليون شيكل ضمن المشاريع التطويرية للعام 2024 لاغاثة غزة.

* تم تخصيص سقف تطويري لدعم المشاريع في قطاع غزة بقيمة 149 مليون شيكل للمشاريع التالية:

- تعزيز قطاع الاسكان- قطاع غزة.
- اعادة تاهيل البنية التحتية المتضررة من العدوان الاسرائيلي 2014 في محافظة خانيونس.
- اتعاب مراجعة التصميم والدعم الفني لمشاريع قطاع غزة.
- تطوير وتاهيل محطة تجميع وترحيل النفايات الصلبة بمدينة غزة.
- دعم قطاع الكهرباء في قطاع غزة.
- مشروع الاستدامة لمياه الصرف الصحي في غزة.
- تطوير الطاقة المتجددة والعدادات الذكية في قطاع غزة.
- تركيب خلايا شمسية على اسطحة المنازل والمؤسسات في قطاع غزة.
- اعمال انشاء معبر كرم ابو سالم.
- تطوير معبر بيت حانون (ايرز) في الجانب الفلسطيني.

سابعا: الموازنة المخصصة للقدس

تم تخصيص مبلغ **(61) مليون شيكل** لموازنة وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس للعام 2024 لدعم المشاريع التطويرية موزعة كالاتي:

- عنقود العاصمة التنموي.
- مشروع صندوق ووقفية القدس.
- مشروع تمكين الشباب المقدسي.
- دعم مدارس القدس الشريف ومناطق ج.
- صيانة طرق في محافظة القدس.
- اللجنة المقدسية العليا لمتابعه ملف المخدرات.
-

صافي الاقراض

خصص مبلغ (1,250) مليون شيكل لصافي الإقراض، وهو ما يخصمه الجانب الاسرائيلي من ايرادات المقاصة لتغطية فواتير الكهرباء والمياه والصرف الصحي المتراكمة على وحدات الحكم المحلي او شركات مزودة للخدمات، وتضطر وزارة المالية على تسديد تلك الديون، بسبب عدم التزام الهيئات المحلية والشركات المزودة للخدمات بدفع تلك المستحقات.

قائمةالمصطلحات

الإيرادات: تشمل الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والمنح، وأي إيرادات أخرى تتلقاها دولة فلسطين.

الإيرادات الضريبية: تشمل الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب المحلية على السلع والخدمات وأي ضرائب أخرى قد يتم فرضها من وقت لآخر.

الإيرادات غير الضريبية: تشمل الأرباح من الشركات المملوكة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو المساهمة فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ورسوم الترخيص والمهن والتأمين، فضلا عن الرسوم الإدارية والغرامات والمضبوطات وغيرها من الإيرادات غير الضريبية.

المقاصة: إجمالي الإيرادات التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية ويتم تحويلها إلى فلسطين بعملة الشيكل، والتي تشمل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والشراء وأي ضرائب ورسوم تنشأ عن التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وفقا لبروتوكول باريس الاقتصادي.

النفقات: تشمل النفقات الجارية والرأسمالية والتطويرية.

النفقات الجارية: وتشمل الرواتب والأجور والبدلات والنفقات التشغيلية ونفقات التحويل إلى الوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى في دولة فلسطين.

النفقات التشغيلية «السلع والخدمات»: الإنفاق على تشغيل المؤسسات العامة (مثل الإيجار والكهرباء والمياه والوقود ... إلخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.

النفقات التحويلية: النفقات المخصصة في موازنة المؤسسة العامة، التي يستفيد منها طرف ثالث، مثل المساعدات المقدمة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة، والمدفوعات لأسر الشهداء والجرحى، والمدفوعات للأسرى.

النفقات الرأسمالية: تشمل اقتناء الأصول الرأسمالية (مثل المباني والأراضي والمعدات والمركبات ... إلخ). التحويلات الرأسمالية إلى المشاريع، وغيرها من نفقات التطويرية.

النفقات التطويرية: نفقات ذات طبيعة مختلفة عن النفقات الجارية من حيث المُدَّة والعائد على النفقات.

الدين العام: الرصيد المستحق من التزامات الحكومة المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك الدين الداخلي،